

مذكرة حول المقاصة مشروع قانون المالية لسنة 2018

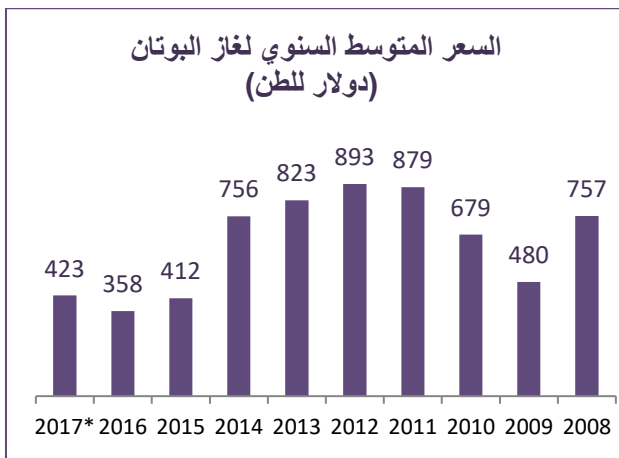
مقدمة

و الفقيرة، ستمكن في المستقبل من تمرير الإعانات الاجتماعية بشكل أكثر استهدافا لفائدة الفئات المؤهلة.

1. التجارب الدولية حول إصلاح أنظمة الدعم
منذ منتصف سنة 2014، أقرت 32 دولة على إصلاح أنظمتها لدعم المواد الطاقية، منها 17 دولة مصدرة للنفط. و يقدم التقرير حول المقاصة تجارب بعض الدول كالبرازيل و التشيلي و المكسيك و في الختام يقدم تجربة المغرب بخصوص البرامج الاجتماعية.

2. دعم غاز البوتان

انتقل السعر المتوسط لغاز البوتان من 358 دولار للطن في سنة 2016 إلى 423 دولار للطن إلى متم شهر غشت 2017. نتيجة ذلك، انتقلت نسبة الدعم من 3054 درهم للطن في سنة 2016 إلى 4112 درهم للطن في سنة 2017 (فترة يناير شتنبر)، أي ما يعادل 49 درهم للطن من فئة 12،25 كلغ و 12،25 درهم للطن من فئة 3 كلغ.



(*) الفترة يناير-غشت

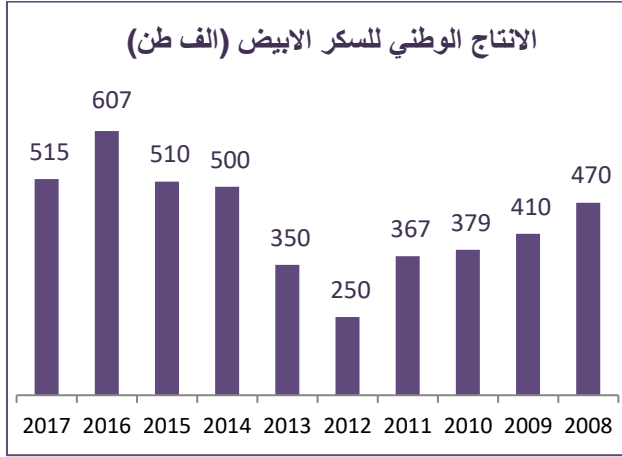
بينت تطورات السوق العالمية خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة محدودية نظام المقاصة الذي صار مكلفا و خاضعا للتقلبات. للتذكير فأن نفقات المقاصة قد سجلت مبلغ 52 مليار درهما في سنة 2011 و 56,6 مليار درهما في سنة 2012. وقد بلغ مجموع نفقات المقاصة خلال الفترة 2011-2015 حوالي 200 مليار درهما.

و عيا بالعواقب المالية و الاقتصادية لهذه النفقات على المدى المتوسط و البعيد، وضعت الحكومة إصلاح المقاصة من بين أولوياتها من أجل تعديل التوازنات الماكرواقتصادية للبلاد و تعزيز نمو اقتصادي أهم و أكثر إنصافا يرمي إلى تعزيز الاستثمارات من جهة و حماية الطبقات الاجتماعية الهشة و الفقيرة من جهة أخرى.

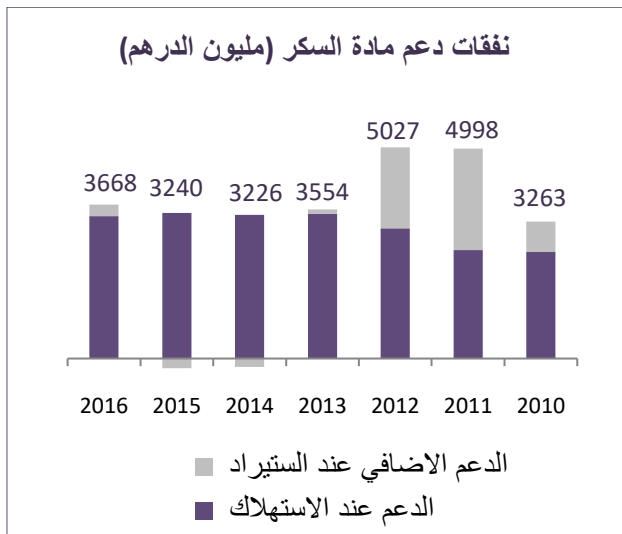
فبعدها تم حذف الدعم تدريجيا منذ سنة 2012، تم تحرير أسعار المواد النفطية السائلة في شهر دجنبر 2015، الشيء الذي ساهم في تقليص وزن المقاصة من 6,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 1,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016.

و قد مكنت الهوامش الموفرة من خلال هذه الإجراءات من تثبيت نفقات الدعم في حدود المستويات التي يسمح بها قانون المالية و تصفية المتأخرات المتراكمة خلال السنوات الفارطة، كما مكنت من مواصلة الجهود المبذولة في الاستثمار العمومي و تعزيز استثمارات القطاعات الاجتماعية. و من جهة أخرى، سيشكل مشروع السجل الاجتماعي الموحد قاعدة من المعطيات الوطنية المتعلقة بالطبقات الاجتماعية الهشة

ألف طن في سنة 2016 ثم إلى 515 ألف طن في سنة 2017. و هكذا انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني من السكر من 20% في سنة 2012 إلى 49 % في سنة 2016 ثم إلى 43% في سنة 2017.

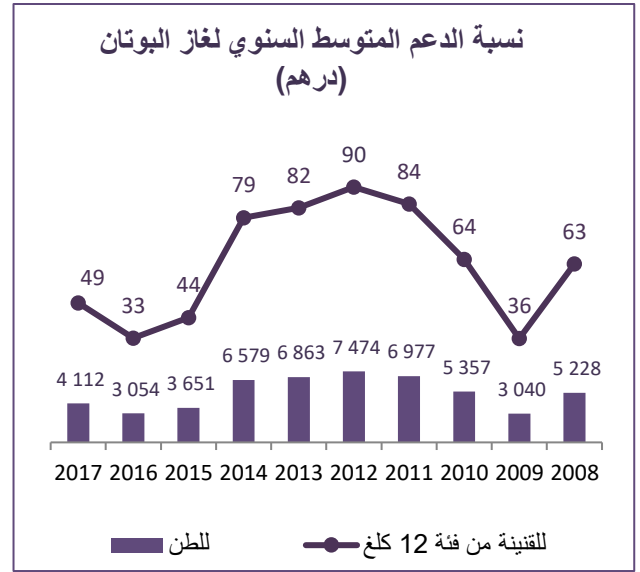


بلغ الغلاف المالي لدعم مادة السكر 3,69 مليار درهما منها 3,39 مليار درهما برسم الدعم عند استهلاك السكر المكرر و 280 مليون درهم برسم الدعم الإضافي عند استيراد السكر الخام.



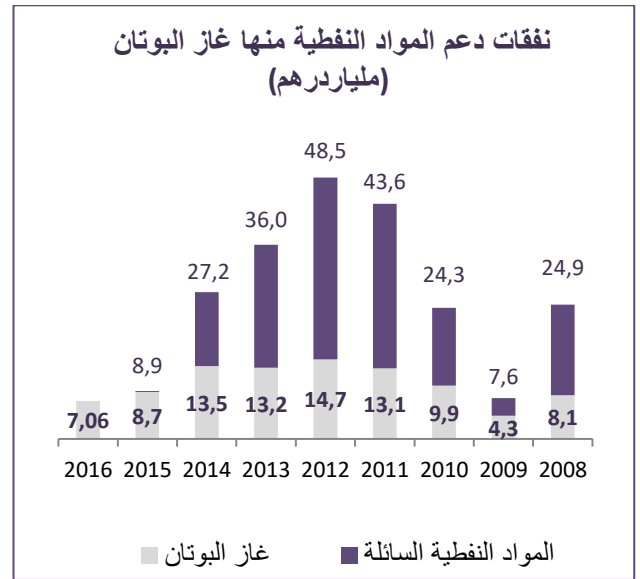
4. دعم القمح و الدقيق

بلغ متوسط سعر القمح اللين من الأصل الفرنسي خلال الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2017 ما يناهز 189,4 دولار للطن. و تجدر الإشارة إلى انها السنة الثالثة على التوالي التي يقل فيها متوسط سعر القمح اللين على 200 دولار للطن مقارنة مع أكثر من 300 دولار للطن خلال السنوات 2011 و 2012 و 2013. و يرجع هذا الانخفاض إلى أهمية المخزون العالمي من الحبوب.



(*) الفترة يناير-شتنبر

بلغت تكلفة دعم غاز البوتان 7,06 مليار درهما في سنة 2016، في حين سجلت في الماضي بين 13 و 14,7 مليار درهما بين سنتي 2011 و 2014.

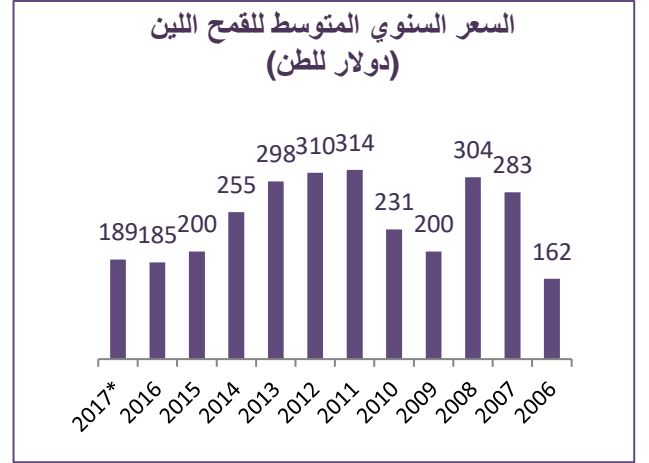


3. دعم مادة السكر

نتيجة المجهودات المبذولة من طرف الدولة في قطاع السكر، لاسيما عن طريق رفع سعر الشمندر وقصب السكر، وتعزيز الحوافز المالية لصندوق التنمية الفلاحية من خلال منح الدعم عند غرس قصب السكر المندرج في إطار عقدة البرنامج مع المهنيين برسم الفترة 2013-2020، تحسن الإنتاج المحلي من السكر المكرر حيث انتقل من 250 ألف طن في سنة 2012 إلى 607

5. مشروع قانون المالية 2018

خصص مشروع قانون المالية لسنة 2018 اعتمادات تبلغ 13,019 مليار درهم من أجل دعم غاز البوطان و المواد الغذائية (السكر و دقيق القمح اللين).



(*) الفترة يناير- شتنبر

بلغ الإنتاج الوطني للحبوب الثلاثة الرئيسية برسم الموسم الفلاحي 2017/2016 ما يناهز 96 مليون قنطار، بارتفاع بنسبة 176% مقارنة مع الموسم الماضي، منها 49 مليون قنطار من القمح اللين.

نظرا لتقليص حصيد الدقيق الوطني للقمح اللين إلى 6,5 مليون قنطارا عند متم سنة 2016، و لعدم اللجوء إلى نظام التعويض عند الاستيراد بسبب تراجع أسعار القمح اللين في السوق الدولية، انخفضت نفقات دعم الدقيق الوطني للقمح اللين إلى 1 مليار درهم، مسجلا انخفاضا ب 62% مقارنة مع سنة 2013.

